الدور السياسي

لنساء الأقليات في الوطن العربي

غدي قنديل
باحثة دكتوراه في العلوم السياسية

مدخل:

اعتُبرت المشاركة الفاعلة للمرأة في الحراك الشعبي في عدد من البلدان العربية خطوة أولى باتجاه تغيير الثقافة المجتمعية وأيضا النظرة الدونية تجاهها، فالتقاليد المحافظة التي تهيمن على العقليات في هذه البلدان لم تحول دون مشاركة المرأة في الحراك الشعبي وتحقيق أهدافه، وهذا الأمر خلق لدى مناصري قضايا المرأة تفاؤلًا بأنها أوشكت أن تنتقل من موقع التابع إلى موقع الفاعل المؤثر، وأن تعزز وجودها على المستويين العددي والنوعي في المجال السياسي، إلا أن نتائج الانتخابات التي أعقبت هذا الحراك جاءت مخيبة للآمال.

فالمرأة العربية لم تحقق نسب تمثيل مقبولة، ما عدا في الدول التي تطبق نظام الحصص (الكوتا)، وهذا الواقع ينذر بخطر إعادة إنتاج منظومة تهميش المرأة واقصائها، ليس فقط نتيجة للنظرة المجتمعية التقليدية التي ما زالت تهمش دور المرأة في المجال الخاص، بل أيضاً تحت عباءة التيارات الدينية التي تولت الحكم بعد الحراك والقوانين الوضعية التي تزكي النزعة التمييزية ضد المرأة [1].

(١) عويسات فتيحة، عموري محمد رسيم، «معوقات ممارسة المرأة للحقوق السياسية في الوطن العربي»، مجلة آفاق للعلوم، مجلد ٤، عدد ٣، ٢٠١٩، ص٢٢

COMMON INTEREST Solutions

وانعكس ذلك على تدهور مكانة نساء الأقليات في تلك البلدان، إذ ترتبط المشاركة السياسية للمرأة المنتمية إلى الأقليات بنوعين من الشروط؛ الأولى فرضتها طبيعة نوعها كجنس مختلف حسب تصنيف المجتمع الذكوري، والثانية فرضتها انتماءها لفئات تعاني من التهميش في ظل حكم الأغلبية التي يتركز في يدها القرار، وما يزيد من صعوبة وصول المرأة المنتمية للأقليات إلى مراكز صنع القرار ويحول دون مشاركتها الفعلية في العملية السياسية؛ الاستقطابات الدينية والإثنية وهيمنة الكتل ذات الهوية الدينية أو الاثنية وذات الثقل العددي على العملية السياسية برمتها في مقابل غياب أو ضعف حضور التيارات الوسطية مما يجعل من الانتماء إلى هذه الكتل والصعود من خلالها إلى مراكز صنع القرار قضية صعبة على المرأة التي لا تنتمي من الناحية المذهبية أو العرقية إلى هذه الكتلة إلا من خلال وجود قاسم مشترك مع هذه الكتل والدخول إلى العملية السياسية ليس بصفتها ممثلة للأقلية التي تنتمي إليها.

تبقى المشكلة الحقيقة التي تواجه نساء الأقليات هو وجود فجوة بين النص القانوني الداعم للمشاركة السياسية في معظم مجتمعات الوطن العربي وبين الواقع والتطبيق، إن مشكلة نساء الأقليات ليست في سن القانون وإنما في تجاهل سيادة القانون وتنحيته في ظروف الخلافات السياسية التي تمر بها أغلب تلك البلدان.

وفي ظل الجدل[٢] حول حقوق المرأة في المشاركة السياسية يثار تحدي أكبر حول حقوق نساء الأقليات في الحياة السياسية إذ يتجسد التحدي المضاعف في تحدي العرق أو الدين وتحدي الجنس معًا، إذ يتم التمييز على أساس الجنس لمنع مشاركتهم السياسية، لذا يحلل هذا المقال الحجة القائلة بأن نساء الأقليات العرقية يعانين من الحرمان من المشاركة السياسية، ما يفسر وجود علاقة معقدة بين الجنس والعرق والسياسة، إذ أن التكافؤ بين الجنسين يرتبط بتقاطع العرق مع النوع الاجتماعي ورفض مطالبات تمثيل الأقليات العرقية، فإن إدراجهن مشروط باستعدادهن للعمل بعيدًا عن عرقهم ودينهم.

ملامح التمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي:

جاء من بين مقاصد الأمم المتحدة المعلنة في المادة ١ من ميثاقها «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك إطلاقًا بلا تمييز بسبب الجنس

---

(٢) أسماء جميل رشيد. «الأوضاع النفسية والاجتماعية لنساء الأقليات في العراق: دراسة ميدانية»، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مجلد ٩ ، عدد ٣٣، ص ٢٧٦، متاح على الرابط التالي
https://jperc.uobaghdad.edu.iq/index.php/jperc/article/view/600/515

أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء»، فوفقًا للميثاق فإن «المساواة بين الجنسين، إلى جانب كونها حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، أمر ضروري لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة».

وتبرهن على هذا تقارير الأمم المتحدة التي تشير إلى أنه «اعتبارًا من أغسطس عام ٢٠١٥، لم يكن هناك سوى ٢٢٪ من جميع البرلمانيين الوطنيين من الإناث، وهو ارتفاع بطيء في المشاركة السياسية للنساء على مستوى الدولي، إذ تتفاوت نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسة من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر حسب منظومة القوانين والقيم والأفكار التي تحكم هذا المجتمع، فبينما نعاصر قفزات تدريجية في القضاء على التمييز الرسمي ضد المرأة على مستوى العالم، إذ تعد المساواة بين الجنسين الآن جزءًا من الحقوق الأساسية الملزمة للدول، ومع ذلك يتم تطبيق تلك الحقوق بشكل غير متساوٍ في جميع أنحاء العالم وخاصة في ظل خصوصية الدول العربية التي تزخر بالتعدد الثقافي والمذهبي والديني والاجتماعي[٣].

غير أن العقود الأخيرة شهدت زيادة واضحة في وتيرة دعوات تمكين المرأة وإفساح المجال أمام مشاركتها في الحياة العامة كفاعل أساسي، إذ أخذت الدول العربية على اختلاف أنظمتها السياسية خطوات واسعة فى هذا الشأن، وإن كانت بشكل صورى فى بعض الأحيان إلى أنها تعتبر خطوة متقدمة، فكلما زادت نسبة الوعي كلما تحولت هذه الإجراءات الصورية إلى إجراءات حقيقية نحو إشراك المرأة العربية في الحقل السياسي.

دور ومشاركة المرأة في العمل السياسي، إذ تأخذ موريتانيا على سبيل المثال بنظام «الكوتا لضمان شغل المرأة لعدد كاف من المقاعد، إذ ينص قانونها الانتخابي على ضرورة أن تدرج الأحزاب السياسية في قوائم الترشيح عددًا محددًا من النساء، بما يسمح للمرأة بالحصول عن نسبة تمثيل لا تقل عن ٢٠٪. [٤]

---

(٣) يوسفات علي هاشم، «المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة بين الواقع و النصوص»، جامعة أحمد دراية، العدد ٤ ، ديسمبر ٢٠١٦، ص٤٩، متاح على الرابط التالي
http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/7660/04.pdf?sequence=1&isAllowed=y

(٤) حسام الدين علي مجيد، «نظام الكوتا النسوية كمدخلاً لبناء المجتمع العادل: دراسة في تمكين المرأة الكوردستانية.» مجلة العلوم السياسية، ع ٥٥، ٢٠١٨، ص ٣٠٨

وعقب الثورات العربية منذ ٢٠١١ التي سمحت لمشاركة سياسية أكبر من النساء، اعتبُرت تونس مثالاً رائدًا لمشاركة المرأة العربية في صنع القرار السياسي، فبعد ثورة الياسمين التي شاركت المرأة في حراكها، اتجهت المرأة التونسية بفاعلية صوب المشاركة الحزبية، وطبقًا للإحصائيات حول انتخابات عام ٢٠١٤ في تونس، وهي أول انتخابات برلمانية تعقد بعد الثورة، كان عدد النساء المشاركات في الانتخابات البرلمانية ٧٦ امرأة بنسبة ٣٥٪ من أعضاء المجلس وهذه أعلى نسبة تم الوصول إليها في تاريخ تونس وكذلك في المنطقة العربية بأكملها، بينما في مصر، نجحت ٧٥ امرأة في الوصول إلى مجلس النواب بعد الثورة عن طريق الانتخاب الحر المباشر، سواء بالمنافسة على المقاعد الفردية أو عن طريق القائمة المطلقة، بخلاف ١٤ نائبة تم تعيينهن بقرار من رئيس الجمهورية، وبذلك أصبح إجمالي المقاعد التي تشغلها المرأة المصرية ٨٩ من إجمالي مقاعد البرلمان البالغة ٤٥٨ مقعدًا.

وفي مقابل الدعوات الحثيثة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في دول الوطن العربي بعد ثورات الربيع العربي، إلا أن جهود انخراط المرأة في الحياة السياسية تواجهها عقبات عدة أهمها، قبول المجتمع نفسه باضطلاع المرأة بدور قيادي، ما يطرح تساؤلًا محوريًا حول مدى جدية ورغبة الأنظمة العربية الحاكمة في إفساح المجال أمام مشاركة المرأة في صنع القرار، وما إذا كانت تلك الدعوات السياسية نابعة من قناعات حقيقية بأهمية دور المرأة في الحياة العامة أم أن الغرض هو كسب أصوات النساء في الانتخابات والحصول على دعمهن دون مشاركتهن الفعلية في صنع القرار(٥).

فرغم الدور المحوري الذي تلعبه المرأة في الوطن العربي لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصًا في مناصب وعمليات صنع القرار، إذ أن تفاعل النساء مع مؤسسات السلطة متنوع، وغالبًا ما يعكس موقعهن الاجتماعي، ما يبرز أن المرأة العربية تعاني من أنظمة اجتماعية متعددة من الاضطهاد والاستجابة للطرق التي يتقاطع بها الجنس مع الفئات الاجتماعية الأخرى للهوية، إذ يمكن أن يحدث التمييز لأكثر من سبب واحد، إما حرمانًا تراكميًا أو تمييزًا متقاطعًا.

---

(٥) فاطمة بودرهم، «المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات والتحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي»، الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص٩، متاح على الرابط التالي
http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/11987

COMMON INTEREST Solutions

في هذا الصدد، يتجسد التمييز داخل المجالات السياسية التي يهيمن عليها الذكور، فهناك تفاوت داخل الهياكل السياسية السائدة، فتسمح معظم الدول الوطن العربي بتمثيل المرأة على المستوى المحلي والسياسة الإقليمية، ولكن تمثيلها يتراجع على مستوى الدولة والمستوى الخارجي بسبب المناخ السياسي المحافظ [٦]

لذا، فإن تواجد المرأة في بلدان الوطن في مواقع صنع القرار السياسية لا يزال دون المستوى مقارنة بتواجدها في قطاعات أخرى كالصحة والتعليم، إذ أن نسبة تواجد المرأة في الحكومة لا يعكس تواجدها في القطاعات الأخرى، فلم تصل المرأة العربية بعد إلى رئاسة الحكومة ولا إلى وزارات السيادة مثل وزارة الخارجية والدفاع ولا إلى وزارات الاقتصاد والمالية، وبقيت أغلبها تدير وزارات ذات صبغة اجتماعية، وكأنها امتداد لوظائفها التقليدية في المجتمع والعائلة، فضلاً عن أن نسبة النساء تقل كلما ارتفعنا في السلم الإداري في مواقع صنع القرار سواء في المجالس المحلية أو الأحزاب أو نقابات[٧].

نساء الأقليات والسلطة:

جميع بلدان الوطن العربي لديها جماعة أو أكثر من الأقليات التي تعيش داخل أراضيها، والتي تتسم بهوية إثنية أو لغوية أو دينية أو عرقية تختلف عن هوية غالبية السكان، إذ يمثل انسجام العلاقات بين الأقليات والأغلبية، واحترام كل مجموعة لهوية الأخرى العناصر الأساسية في بناء الديمقراطية في تلك البلدان، وتحقيق تطلعات الأقليات وكفالة حقوقهم يمثلان إقرار بكرامة ومساواة جميع الأفراد، ويعززان التنمية القائمة على أساس المشاركة، إذ يضمن حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها.

لكن رغم هذا، تنتشر الظروف المعيشية المتدنية في مناطق الأقليات، وتعاني معظم أقليات الوطن العربي من عدم تلبية الخدمات الأساسية، إذ تنتشر الأمية والبطالة وعدم توافر الرعاية الصحية في مناطق الأقليات، ولا تُزود نساء الأقليات بإمكانيات تعليمية وثقافية، فالنساء اللاتي لا يتكلمن سوى لغتهن الأصلية يواجهن تمييزاً حتى فيما يخص تلبية متطلبات العيش الأساسية، مما يدفعهن للانطواء على دوائرهن الثقافية الضيقة، ومن ثَم يحرمهن هذا من التزود بالمهارات،

---

(٦) هويدا عدلى، المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٧، ص ١٣٢، متاح على الرابط التالي https://library.fes.de/pdf-files/bueros/aegypten/15390.pdf

(٧) مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات»، تقرير الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٣، ص ٢٠،» متاح على الرابط التالي https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/e_escwa_ecw_13_1_a.pdf

COMMON INTEREST Solutions

والخبرات التي تؤهلهن لدخول سوق العمل، لذا يعد نقص التعليم المهني، والحصول على شهادة جامعية، والمعرفة المحدودة باللغة الرسمية عقبات إضافية تحول دون انخراط نساء الأقليات في المجتمعات العربية[٨].

ومن هذا يتضح أن وصول نساء الأقليات إلى المناصب العامة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية محدوداً للغاية، قياساً برجال الأقليات؛ لطبيعة العوائق الثقافية السائدة، ونظرة المجتمع فيما يخص النوع الاجتماعي، ويصعب الأمر أكثر فيما يتعلق بالمناصب السياسية، إذ يعيق التمييز وعدم المساواة نشاطهن السياسي بشكل أكثر وضوحًا خاصة فيما يتعلق بالترشح لمنصب سياسي أو القيام بحملات مع الأحزاب السياسية، إذ أن المخاطر والتكاليف من الترشح في الانتخابات أعلى بالنسبة للنساء بشكلٍ عام من الرجال ، خاصة فيما يخص نساء الأقليات فيفرض عليهن قيود مضاعفة تتعلق بانتماءهن لعرق ما أو دين ما، وما يرتبط بما يسمى بـ»الولاءات الدقيقة» داخل مجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني التي غالبًا ما يتم تنظيمها حول قضايا أو هويات فردية[٩].

وتبقى المشكلة الجوهرية التي تواجه نساء الأقليات هي الفجوة بين النص القانوني، وبين الواقع والتطبيق، ففي مجتمعات كتلك العربية يتقدم فيه العرف على القانون، والمجتمع سابق على الدولة، يصبح من غير المجدي أن يحفل الدستور بمواد تضمن الحريات الثقافية والدينية لنساء الأقليات، من دون وجود ضمانات ومؤسسات تكفل تطبيق هذه القوانين، فعلى سبيل المثال قوانين العمل والأجور لم تميز بين النساء من مختلف الأديان والقوميات وبين الرجال، إلا أن المرأة بشكل عام والمرأة المنتمية للأقليات بشكل خاص تعاني من تمييز في المجال الوظيفي والعمل، إذ لا تستطيع تولي المناصب المهمة في ظل نظام قائم على فشل إدارة التعددية العرقية والدينية[١٠].

---

(٨) هيام علي المرهج: «الدور السياسي لنساء الأقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٣»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢، ص٣، متاح على الرابط التالي
https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2022/12/8798u.pdf

(٩) O'Neill, Brenda, Elisabeth Gidengil, and Lisa Young. "The political integration of immigrant and visible minority women." Canadian Political Science Review, vol.6, no. 2-3, 2013,p 187,Available at:
https://ojs.unbc.ca/index.php/cpsr/article/view/275/429

(١٠) Melanie Hughes,"Politics at the Intersection: A Cross-National Analysis of Minority Women's Legislative Representation", Doctoral dissertation, Ohio State University, 2008, p108, Available at:
https://etd.ohiolink.edu/apexprod/rws_etd/send_file/send?accession=osu1217434642&disposition=inline

حدود المشاركة السياسية لنساء الأقليات في الوطن العربي:

تعتمد مراكز صنع القرار في البلدان العربية غالبًا على القوى القومية والدينية ذات الثقل الأكبر في المجتمع، وبالتأكيد ليستِ الأقليات من ضمنهم، مما يجعل وصول المرأة المنتمية إلى الأقليات أمراً مستحيلاً، غير أنه في السنوات الأخيرة أدركت بعض المجتمعات العربية خطورة هذا على وضع الأقليات وتأثيرهم داخل المجتمع، لذا خلقت النظم العربية نظام (الكوتا) كمحاولة لتحقيق المساواة المنشودة، ومع وجود القوانين التي تضمن حق المشاركة السياسية لجميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو الجنس، إلا أن القانون ومؤسساته لم يكن قادراً على إيصال نساء الأقليات إلى مراكز صنع القرار، ولا إلى المناصب الإدارية المهمة، لذا تفتقر نساء الأقليات إلى الأمن النفسي والاجتماعي، وتجد في هويتها الدينية أو القومية أو حتى الجنسية تحديًا أمام اندماجها الاجتماعي، ومشاركتها السياسية[١١].

وبخلاف ذلك، فإن نساء الأقليات تواجه عقبات أخرى تحول دون المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، منها ما يعود إلى الحواجز الثقافية، ولا سيما المجتمعات التقليدية المحلية التي تحرم النساء من النهوض بدور في اتخاذ القرارات، ومن ثم يقع عبء أكبر، وتمييز أعمق تجاه نساء الأقليات، مما يحرمنهن من إبداء الرأي في القرارات الوطنية؛ لأنهن نساء أولاً، وثانيا لأنهم ينتمين إلى مجموعات الأقليات، وقد تتعرض النساء إلى تهميش داخل مجتمعات الأقليات التي ينتمين إليها، إذ كانت مشاركة الأقليات غير فعالة في كثير من الأحيان، وذات طابع رمزي في الهيئات الوطنية والمحلية في العديد من بلدان الوطن العربي[١٢].

الخطير في الأمر أن هذا التهميش السياسي الذي تتعرض له نساء الأقليات في معظم دول الوطن العربي لا يرجع فقط لأيدلوجية النخبة الحاكمة، بل يعود إلى الثقافة المجتمعية الرافضة لمشاركة نساء الأقليات التي تأتي غالبًا من رجال الأقليات، إذ إن الحجة القائمة على أن السياسة

---

(١١) Saad Salloum, "Forgotten Voices: Minority Women in Iraq, Human Rights", Violations Report 4, Masarat for Cultural and Media Development, 2016, p 28, Available at:
https://ar.iraqicivilsociety.org/wp-content/uploads/2016/08/FORGOTTEN-VOICES.pdf

(١٢) Melanie M. Hughes, "Intersectionality, Quotas, and Minority Women's Political Representation Worldwide", Cambridge University Press: American Political Science Review, Volume 105, Issue 3, August 2011, p 604, Available at:
https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/abs/intersectionality-quotas-and-minority-womens-political-representation worldwide/08B09CDC1D86212EEB3893EB2C783485

هي عمل الرجال منتشرة في كل مكان ومتجذرة في العمليات الاجتماعية الأوسع، فضلاً عن انصياع المرأة إلى التقاليد بحيث تصبح المرأة أحياناً وبحد ذاتها مساهمة في تهميش مكانتها إزاء الرجال، في شتى المجالات التربوية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية[١٣].

وفي هذا السياق، حددت الأدبيات العوامل التي تعيق مسار نساء الأقليات إلى مناصب سياسية مثل الأعراف الجنسانية التقليدية، ودعم الأسرة، وتجنيد الأحزاب ودعمها، والأنظمة الانتخابية ، وتمويل الحملات. وفي حين أن جميع المرشحين يواجهون تحديات خلال الحملات السياسية، تحتاج النساء إلى القيام بحملات أصعب من نظرائهن من الرجال، لأنهن بحاجة إلى كسب أعداد أكبر من المانحين لأن الناس يميلون إلى تقديم مساهمات أقل للنساء، لذا فإن النساء أكثر عرضة بثلاث مرات للقلق بشأن التمييز بين الجنسين، ويضاعف احتمال خوفهن نظرة مجتمعاتهن السلبية[١٤].

الخاتمة:

يُنظر إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة في صنع القرار في الوطن العربي على أنها ركيزة من ركائز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والحكم الرشيد، وبالتبعية فإن مشاركة النساء من الأقليات العرقية والقومية واللغوية والدينية والمهاجرة وعديمي الجنسية، هي أيضًا جزء من بناء ديمقراطيات مستجيبة وخاضعة للمساءلة، لكن على الرغم من تعبئتهن على المستوى الشعبي ، فإن نساء الأقليات لا تزال مهمشات إلى حد كبير في ممارسة السلطة السياسية، لذا لا تزال الأدبيات منقسمة حول ما إذا كان ينبغي التركيز على التمثيل الكمي للمرأة ووجودها العددي في الفروع التشريعية والتنفيذية في البلدان العربية، أم محتوى وتأثير إجراءات سياسية محددة على المرأة وتأثيرها على عملية صنع القرار [١٥]

---

(١٣) فاطمة بودرهم، مرجع سبق ذكره

(١٤) Melanie M. Hughes, "The Intersection of Gender and Minority Status in National Legislatures:The Minority Women Legislative Index", Legislative Studies Quarterly, vol.38.2013,p 489, Available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/lsq.12025

(١٥) Rainbow Murray,"The Political Representation of Ethnic Minority Women in France",Parliamentary Affairs, Volume 69, Issue 3, July 2016, Pages 586, Available at: https://academic.oup.com/pa/article-abstract/69/3/586/2240867

COMMON INTEREST Solutions

وفي سياق حقيقة أن مشاركة المرأة في العمل السياسي متدنية في العالم بأسره، لكنها الأكثر تدنياً في المنطقة العربية، وخاصة المرتبطة بنساء الأقليات في المنطقة سواء في المجالس المنتخبة أو المعينة، تشير الأدبيات إلى مجموعة معوقات تشكل معاً حاجزاً يحول دون مشاركة نساء الأقليات في العمل السياسي على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد العربي تحديدًا ، من بينها تجذر التسلسلات الهرمية بين الجنسين والتمييز والعنف بطرق مختلفة عبر مجالات متعددة في حياتهن، وعدم المساواة المستمرة تعيق نشاطهم السياسي، يعود هذا إلى مزيج من التمييز اللغوي، ونقص التثقيف السياسي، والمناخ المناهض للاختلاف، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي لمنع مشاركتهن السياسية بمختلف مستوياتها.

وردًا على تلك المعوقات وفي سبيل تفعيل دور المرأة في العمل السياسي وتعزيزه وبالتالي تفعيل نساء الأقليات، اعتمدت الدول العربية آليات عديدة على غرار توقيع الصكوك الدولية كالاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان عامة والمرأة خاصة، وتضمين دساتيرها تشريعات وإجراءات داعمة لتفعيل دور المرأة في العمل السياسي، واعتماد استراتيجيات وممارسات معينة كتطبيق نظام الكوتا في البرلمانات والمجالس التمثيلية[١٦].

وبيد أن القاعدة القانونية والإجرائية لاحترام حقوق نساء الأقليات في الدول العربية لا تزال مقيدة، بسبب غياب آليات التنفيذ، لكن ملامح التغيير المحتمل في العقلية السائدة بدأت بالظهور خلال الحراك الشعبي في عدد من البلدان العربية، بعد المشاركة الفاعلة للمرأة أثناء هذا الحراك العربي والفترة التي تلتها. لذا يمكن القول إن الدول التي شهدت ثورات شعبية في السنوات الأخيرة في المنطقة قد يكون لديها ميزة نسبية، لأنها في مرحلة إعداد دساتير جديدة يمكن تضمينها مواد تكفل حقوق المرأة السياسية. أما الدول التي لم تشهد ثورات أو حراك شعبي وتغييراً في النظام، والتي تفتقر إلى الآليات اللازمة، فمشاركة النساء فيها في الشأن العام والعمل السياسي ما تزال دون المستوى المنشود، ما يدل على فجوة بين النظرية والتطبيق.

ومن ثم، فبدلاً من اعتماد نهج واحد يناسب الجميع في مكافحة نقص التمثيل السياسي لنساء الأقليات، لابد من الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتعددة والمتنوعة والمتقاطعة لنساء الأقليات لدعمها بشكل حقيقي ومؤثر، من بين تلك الآليات التي يجب على الأنظمة العربية العمل عليها هي برامج التدريب والتوجيه لنساء الأقليات؛ فضلاً عن وضع قاعدة لعدم التسامح

---

(١٦) أشرف عوض علي، «دور المرأة في الحياة السياسية : دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية: دراسة حالة : الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تونس (٢٠٠١ – ٢٠١٥)»، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي
https://democraticac.de/?p=47417

مطلقًا مع التحيز الجنسي وغيره من أشكال التمييز مع قنوات واضحة للإبلاغ عن خطاب الكراهية، بجانب تعزيز التوازن بين العمل والحياة لكل من النساء والرجال، مع اعتماد تدابير لضمان التوازن بين الجنسين في القوائم الانتخابية، وتوفير التمويل للمرأة المرشحة في الانتخابات، ودعم جمعيات وشبكات نساء الأقليات والتشاور بانتظام وتمكين نساء الأقليات لدفع أجندة السياسة في العالم العربي[١٧].

(١٧) هويدا عدلى، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦

COMMON INTEREST Solutions